



الجمهورية التونسية

وزير التعليم العالي

والتربية

وتكنولوجيا المعلومات والاتصال

الادارة العامة للشؤون القانونية

والتراث

ادارة التراث

11 96

مذكرة

إلى عناية السيد الوزير

الموضوع: حول نشر مقال بموقع الكتروني بخصوص ملفات فساد بالوزارة.

المرفقات: نسخة من المقال وملف.

وبعد، أتشرف بإعلام عنايتك أن الموقع الإلكتروني "nawat.org" نشر تقريرا مطولا حول الفساد المالي بالوزارة تحت عنوان "تحقيق : فضيحة مالية في وزارة التعليم العالي".

- تعرض هذا التحقيق إلى مهام تفقد قامت بها التفقدية العامة بالوزارة بخصوص صفقات أبرمتها الوزارة في مجال الإعلامية وأعمال تصرف بدار تونس بياري وانتهت من خلالها تقارير التفقد إلى وجود إخلالات:

1- صفقة تصميم وتطوير ونجاز وتركيب بوابة الخدمات الجامعية.

2- صفقة صيانة معدات السلامة المعمولية للشبكة الوطنية للبحث.

3- صفقة تطبيقية إعلامية لنظام "أمد".

4- كراء حقوق استغلال برمجيات أنظمة التشغيل من شركة "ميكرروسوفت" بتكلفة أعلى من تكلفة ملكية البرمجيات.

5- منظومة التصرف في المكتبات الجامعية "مشروع بيروني".

6- منظومة التسجيل عن بعد.

7- تجهيزات إعلامية غير مطابقة للمواصفات في مركز الشبكة الإعلامية للوزارة.

وقد جاء بهذا التقرير ما مفاده أن التفقدية العامة بالوزارة قد قامت بجهود من أجل مقاومة الفساد وسوء التصرف في الموارد والمعدات، إلا أن الوزارة لم تتخذ الإجراءات اللازمة ضد المتورطين في هذا الفساد بل على العكس من ذلك وحسب ما جاء في هذا التقرير كانت النتيجة سلبية وتمت إقالة المتفقد العام ومضايقة الفريق العامل معه ونقلة بعضهم وعدم ترقية البعض ومكافأة المتسببين في الفساد بترقيتهم.

وفي هذا الصدد، أتشرف بتقديم التوضيحات التالية:

أعدت التفقدية العامة بالوزارة بتاريخ 22 أفريل 2013 وتاريخ 25 أفريل 2013 تقريرين حول التجاوزات الحاصلة بالمنظومة المعلوماتية بالوزارة وبدار تونس بباريس.

اقتصرت التفقدية العامة اتخاذ الإجراءات التالية:

- تحويل المدير العام للمصالح المشتركة جزءاً هاماً من المسؤولية،
- إحالة كامل الملف على أنظار دائرة الزجر المالي،
- إحالة كامل الملف على أنظار النيابة العمومية.
- بتاريخ 16 أفريل 2013 وافق السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي على هذه المقترنات.

- بتاريخ 22 أفريل 2013 أحالت التفقدية العامة بالوزارة على الإدارة العامة للشؤون القانونية والتراث نسخة من التقريرين لإحالة الملف على أنظار النيابة العمومية.

- تولت الإدارة العامة للشؤون القانونية والتراث رفع مذكرة إلى السيد الوزير تم ضمنها اقتراح ما يلي:

- 1- اتخاذ الإجراءات الإدارية والتأديبية في شأن الأشخاص المسؤولين عن هذه التجاوزات،
 - 2- إحالة الملف على أنظار القضاء باعتبار الصبغة المهنية والجزائية لهذه الأخطاء.
- بتاريخ 2 ماي 2013 تولت الإدارة العامة للشؤون القانونية والتراث مراسلة المكلف العام بتراث الدولة لفتح تحقيق قضائي حول التجاوزات الحاصلة بالمنظومة المعلوماتية وبدار تونس بباريس.

- بتاريخ 17 جوان 2013 تقدم المكلف العام بتراث الدولة بشكایة إلى السيد وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية بتونس ضد كل من المنصف القصبي والطيب بن منصور،

كما تقدم بشكایة أخرى ضد خالد شقير المدير السابق لدار تونس بباريس، ولا يزال التحقيق جاريا في هذا الصدد.

- ويتولى إلى حد الآن ممثل الإدارة العامة للشؤون القانونية والتراءات حضور ومتابعة جلسات التحقيق.

وعليه، المقترح على عنايتكما ما يلي:

سيدي الوزير: إن المقال سابق الذكر أعلاه تضمن تسريباً لوثائق إدارية داخلية فضلاً عن تضمنه لإفشاء السر المهني لتعلق المعلومات بالعمل الداخلي للوزارة ولأسرار غير قابلة للإفشاء والنشر.

وبناءً على ذلك، المقترح على الجناب الإذن بفتح تحقيق إداري لتحديد الجهة التي تولت تسريب هذه الوثيقة وإحالة الملف إلى القضاء من أجل فتح تحقيق قضائي بخصوص جريمة إفشاء السر المهني طبقاً لأحكام الفصل السابع من قانون الوظيفة العمومية الذي ينص على أنه: "بصرف النظر عن القواعد المنصوص عليها بالجبلة الجنائية فيما يخص السر المهني فإن كل عون عمومي ملزم بكتمان السر المهني في كل ما يتعلق بالواقع والمعلومات التي تصل لعلمه أثناء ممارسة وظيفته أو بمناسبة مباشرته لها".

وكذلك احتلاس أو إحالة للغير لأوراق المصلحة أو وثائقها مجرّد تحجيراً باتاً إذا كان مخالف للتراطيب.

ولا يمكن أن يعفي العون العمومي من واجب كتمان السر أو أن يرفع عنه التحجير المنصوص عليه بالفقرة السابقة إلا برخصة كتابية من رئيس الإدارة التي يتبعها".

هذا، رأيكم رفناه إليكم ولهم سديد النظر، والسلام.

مكلف بسامورية وبالشراف
على الإدارة العامة للشئون القانونية والنزاعات

حسني العبدالله

مع العافية
 توفيق الحلال